كلية الشريعة نظّمت مؤتمراً عن دورها في خدمة المجتمع بمشاركة «الأوقاف» و«الخدمة المدنية»

الحسينان: الجامعة مقبلة على خطط للتطوير حتى 2022

الصالح والشامي اثناء المؤتمر

جانب من الحضور

تحت رعاية مدير جامعة الكويت د.حسين الأنصاري وبحضور نائب مدير الجامعة للتخطيط الدكتور عادل الحسينان افتتحت كلية الشريعة والدراسات الاسلامية مؤتمرها السنوي بعنوان « دور كلية الشريعة في خدمة المجتمع الكويتي » المقام في فندق الجميرا وذلك بحضور ممثلي ديوان الخدمة المدنية ووزارة الأوقاف وكوكبة من قياديي الجامعة والمشايخ والعلماء في الكويت.

وفي كلمة له بالإنابة عن راعي المؤتمر قال نائب مدير الجامعة للتخطيط د.عادل الحسينان أن تقييم الذات هو ما يميز المؤسسات الأكاديمية المتميزة عن غيرها من المؤسسات عن طريق وضع استراتيجيات بناءة تطور من المؤسسة الأكاديمية وتزيد من جودتها العلمية والأكاديمية وتحسن من برامجها الأكاديمية وانشطتها في جميع التخصصات مؤكدا أن كلية الشريعة من الكليات الحيوية بالجامعة حيث انها ترتبط إرتباطا وثيقا بالمجتمع مما يؤهلها من مهارات وخبرات تعينها على التطوير في المجتمع الكويتي.

وأشار د.الحسينان إلى أن المجتمع بحاجة إلى تركيز كل طاقات كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بعملية التطوير والتحسين في مخرجاتها للمساهمة في إصلاح المجتمع من النواحي الاخلاقية ونواحي القيم لاسيما القيم في العمل والمثل العليا للمساهمة في التطور والرقي لدى المجتمع مما سيدفع المجتمع إلى الوصول إلى الرقي والتطور والوفاء والاخلاص والمحبة فيما بين افراد المجتمع الكويتي.

وأعرب د.الحسينان عن سعادته لدور كلية الشريعة في وضع هذه المبادرة من خلال هذا المؤتمر الذي يسعى إلى الاستماع إلى جميع الآراء والانتقادات البناءه من قبل المشايخ والعلماء من دول مجلس التعاون الخليجي والكويت وذلك للإستفادة من خبراتهم وخبرات من سبقوهم مؤكدا على دور هذا المؤتمر في تطوير خطط الجامعة لإستراتيجيتها للعام الجامعي 2018 حتى 2022.

ومن جانبه قال عميد كلية الشريعة والدراسات الاسلامية د.فهد الرشيدي أن

■ الرشيدي : علينا مسؤولية دينية ووطنية عظيمة لتطوير مخرجات الكلية

■ إقبال خريجي الثانوية على كلية الشريعة في تزايد مستمر وعلينا تطوير مخرجاتنا

المؤتمر يهدف إلى تطوير وتحسين من جودة مخرجات طلبة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية حيث أن لكل إدارة من إدارات الكلية السابقة دور بارز في التطوير من صحائف تخرج الطلبة ومقرراتهم الدراسية وتخصصاتهم موضحا حرص الكلية بلجانها وأقسامها وإداراتها على المضي قدما في السير وراء تطوير مخرجاتها الجامعية لما لهم من دور مهم في خدمة المجتمع.

وأضاف د.الرشيدي أن الإدارة الجامعية والجهات الوظيفية في الدولة يوليان مخرجات الكلية أهمية كبيرة حيث أن إقبال خريجي الثانوية على كلية الشريعة بتزايد مستمر وذلك بسبب تنوع الوظائف التي يمكن أن يتولاها خريجي الكلية فضلا عن وظائف لا يتولاها إلا خريج الكليات الشرعية فقط.

وأوضح الرشيدي أن نشأة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية في جامعة الكويت جاءت لتسد حاجة طلبة العلم الشرعي حيث لم تكن في الكويت أية مؤسسة أكاديمية يمكن أن تدرس العلم الشرعي فكان طلبة العلم الشرعي يرحلون خارج الكويت طلبا للعلم الشرعي فجاءت الرغبة السامية من أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله في تأسيس هذه الكلية، مشيرا إلى إن الكويت بطبيعة قوانينها تكاد تكون ملتزمة بتوظيف كل خريجي المؤسسات الاكاديمية في هيئاتها ووزاراتها المختلفة مما يتعين على الكلية أن تبادر في الاهتمام والاخلاص للوطن من خلال تكوين بيئة ملائمة وصحائف تخرج تمثل خير عون للمواهب الطلابية والإبداعية من خلال التكوين المعرفي ومراعاة متطلبات سوق العمل التي يتوجه إليها خريجي الكلية.

وأشار الرشيدي إلى أن المؤسسات الشرعية بما فيها التعليمية ليست خارجة عن الانتقاد حيث إن إدارتها إنما هي ممارسات وتصرفات بشرية معرضة للخطأ والصواب فمرجعيتها ليست حصانة لها وإنما المرجعية متفصلة تماما عن أداء القائم على هذه المؤسسة أو غيرها من المؤسسات، موضحا أهمية النقد البناء لهذه المؤسسة الشرعية فهي ضمانة لقدرة هذه المؤسسة على القيام بمهامها ومحاولة صيانتها من الخطأ حيث إن إدارات الكلية السابقة والحالية دابت على سعيها لتطوير وتصحيح الأخطاء التي قد تحدث من خلال تشكيل اللجان في أقسام الكلية التي تساهم في تصحيح المسار وللمؤتمر أحد هذه المسارات.

وكشف الرشيدي أهمية الاهتمام بقوة خريجي الكلية لأن ضعفهم سينعكس على ضعف المؤسسات الشرعية والمناصب الدينية التي لا يتولاها إلا خريجي هذه الكلية وإن الكثير من المؤسسات الأكاديمية تقع في حيرة من أمرها بين التردد في الاستجابة لاحتياجات سوق العمل والتكوين المعرفي وبين التثقيف العلمي والاهتمام بالجانب المهاري وبين التعمق في التخصص العلمي للكلية متمنيا من أعضاء هيئة التدريس في الكلية للعمل كفريق واحد لرفعة هذه الكلية والرقي بخريجيها.

وأردف الرشيدي قائلا: «تقع علينا اليوم مسؤولية عظيمة دينية ووطنية في بذل المزيد من الجهد والعمل الدؤوب لتطوير مخرجات هذه الكلية وبتحسين المدخلات من المقبولين في الكلية وتطوير صحائف التخرج ورفع مستوى الأداء الأكاديمي والإداري في الكلية مشيدا بدور كل من أسهم في إنجاح المؤتمر من المنظمين والمشاركين والحاضرين لشعورهم بالمسؤولية تجاه كليتهم».

تتمات

الغانم : الكويت

وحول المباحثات ، قال الغانم إن الوفد الكويتي أبدى نواياه للتعاون في تقديم المقترحات الخاصة بتعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، مشيرا إلى بعض الاتفاقيات التي تم توقيعها وينتظر المصادقة عليها من قبل البرلمانين الكويتي والياباني.

كما اوضح أن المباحثات تطرقت إلى أوجه التعاون في المجالات كافة ، وبعض القضايا العالقة والأزمات الحاصلة في المنطقتين ، سواء تهديدات كوريا الشمالية لليابان أو في الشرق الأوسط ، ابتداء من القضية الفلسطينية وما يحدث في اليمن والعراق وسوريا وغيرها من الدول.

وأوضح رئيس مجلس الأمة أنه تم الاتفاق على ورقة عمل سنقوم بتنفيذها وتطبيقها باجتماعاتنا في المحافل الدولية وأخص بالذكر الاتحاد البرلماني الدولي».

أضاف : «ها نحن كبرلمان كويتي نكسب من كافة المجامع الجيوسياسية شركاء وحلفاء ، سيكونون داعمين لنا لتسويق مقترحاتنا والدفاع عن قضايانا العادلة ، وزيادة احترام كل الدول للبرلمان الكويتي».

وأكد الغانم بهذا الصدد «أن أي محاولات إساءة للبرلمان الكويتي عبر شكاوى سخيفة ، من بعض المشتكين أو غيرهم ، لن تؤثر على احترام البرلمانات العريقة في كل دول العالم » ، مضيفا أن « البرلمان الياباني هو أحد البرلمانات العريقة يؤكد احترامه للبرلمان الكويتي ويشيد بدوره » .

الكويت تؤكد

في الغوطة الشرقية التي تمثل الاولوية من ضمن المناطق السورية ، باعتبارها محاصرة منذ عام 2013 ويقطنها نحو 400 الف شخص.

وفي اشارة الى عدد من الملاحظات حول تطبيق القرار قال العتيبي «لقد تابعنا بقلق عميق عدم قدرة الامم المتحدة وشركائها في المجال الانساني ، على الدخول الى المناطق المحاصرة ، والعقبات والعراقيل التي واجهت عملها في بعض المناطق».

واشار الى ما «حدث في دوما بالغوطة الشرقية يوم 5 مارس ، وهو اليوم الاكثر دموية منذ اعتمادنا للقرار 2401 ، بعد مقتل 100 شخص على الاقل فقط في يوم واحد ، في ذلك اليوم كانت آمال المدنيين متعلقة بالحصول على المساعدات الانسانية التي تبقيهم على قيد الحياة ، وكنا نتطلع لان تكون اول بادرة ايجابية بالوصول الى نحو 90 الف شخص يحتاجون تلك المساعدات في الغوطة الشرقية».

اضاف العتيبي «ان ما حدث هو انخفاض ذلك العدد الى اكثر من النصف ، نتيجة قيام السلطات السورية بازالة المواد الطبية اللازمة من حمولة تلك القوافل دون مبررات واضحة ، وعلى الرغم من ان السلطات السورية كانت على علم مسبق وفقا للاجراءات المتبعة بكافة محتويات تلك القوافل الانسانية».

وتابع قائلا «ان ما يبعث على القلق العميق هو اضطرار قوافل الامم المتحدة وشركائها الى وقف عملياتها قبل اتمام افراغ حمولتها ، بسبب استمرار القصف الجوي المتواصل على دوما ، ونطالب السلطات السورية باعطاء اذن فوري لقافلتين اسبوعيا الى الغوطة الشرقية ووجهة اضافية اخرى بناء على طلب الامم المتحدة».

وطالب العتيبي جميع الاطراف بتوفير الضمانات الامنية المناسبة لهذه القوافل ، والسماح لموظفي الامم المتحدة بمرافقة القوافل مجددا التأكيد على ضرورة التزام جميع الاطراف وعلى وجه الخصوص السلطات السورية بمسؤولياتهم في حماية جميع العاملين في المجال الانساني ، بما في ذلك وكالات الامم المتحدة وشركائها المعنيين.

هايف للجراح

تتطلب موافقة مسبقة من وزارة الداخلية قبل إصدار تصاريح العمل للقطاع الأهلي ، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي : هل قام السيد الوكيل المساعد لشؤون الجنسية والجوازات باستثناء بعض المعاملات المتعلقة بتصاريح العمل الخاصة برعايا كل من «بنغلادش وباكستان وإيران ولبنان وسوريا والعراق».

أضاف : إذا كانت الإجابة عن البند (أ) أعلاه بالإيجاب يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي : كم عدد المعاملات التي تم استثناؤها من قبل الوكيل المساعد لشؤون الجنسية والجوازات لرعايا الدول المذكورة، في الفترة من منتصف مايو 2014 وحتى تاريخ ورود السؤال ؟ وكم عدد المعاملات التي تم استثناؤها للشركات والمؤسسات الخاصة ، من قبل الوكيل المساعد لشؤون الجنسية والجوازات في منتصف مايو 2014 وحتى تاريخ ورود السؤال ؟ وما الآلية والإجراءات المتبعة في وزارة الداخلية لمنح الاستثناءات المشار إليها ؟

ترامب أطاح

وفي اكتوبر الماضي أجبر تيلرسون على عقد مؤتمر صحفي لنفي تقارير عن انه يفكر في الاستقالة ، ولكنه لم يعلق على تقرير بانه وصف ترامب بانه أخرق بعد اجتماع في البنتاغون في يوليو الماضي.

وفي الخريف الماضي، قوض ترامب علنا جهود تيلرسون بنشر تغريدة ، قال فيها إنه «يهدر وقته» في محاولة التفاوض مع كوريا الشمالية.

وقد جاء اختيار بومبيو (53 عاما)، الجمهوري وممثل «حزب الشاي» عن ولاية كنساس في الكونغرس ، ليوحي بان الإدارة الأميركية ذاهبة إلى مزيد من التشدد، يعكس التفاؤل الذي عكسته القمة المحتملة بين ترامب وجونغ اون.

ولا يبدو ملف التحقيق بالتدخل الروسي في الانتخابات الأميركية، بعيداً عن هذا الاختيار، رغم أن أسبابه العميقة تعود إلى الخلاف المتفاقم بين ترامب ووزير خارجيته المغادر، على جبهات عدة، من سورية، إلى إيران، إلى الأزمة الخليجية، إلى افغانستان، وما إلى ذلك من ملفات خارجية لم تتمكن الإدارة الحالية في البيت الأبيض، من وضع تصور نهائي لها.

هكذا، يدخل مايك بومبيو إلى الخارجية الأميركية، وفي سجله، أنه العين والأذن والفم، بالنسبة للرئيس الأميركي الحالي، والحائز على ثقته خلال عام، غادر فيه الكثيرون البيت الأبيض، وتبدلت فيه أسماء كثيرة داخل إدارة تعد من اكثر الإدارات الأميركية اثارة للجدل.

«سيقوم بعمل رائع»، هكذا علق ترامب على تعيين بومبيو خلفاً لتيلرسون، فقد تمكن مدير وكالة الـ«سي آي إيه» الحالي، من إحداث توازن دقيق داخل الوكالة، من خلال إدارة العلاقات المتوترة بينها، وبين رئيس الولايات المتحدة الذي قارن يوما وكالات الاستخبارات الأميركية بـ«النازيين».

لكن بومبيو اشتهر قبل كل شيء، بمواقفه المعادية لإيران، وروسيا، وعرف برفضه القاطع لإغلاق معتقل غوانتنامو، ودفاعه عن وسائل التعذيب الأميركية. كما برز بتشدده حيال ملف وزيرة الخارجية في عهد باراك أوباما، والمرشحة الديمقراطية الخاسرة أمام ترامب، هيلاري كلينتون، في ما يتعلق بهجوم بنغازي عام 2012، الذي أدى إلى مقتل السفير الأميركي هناك. وهو كذلك من أشد المعارضين لسياسات أوباما، والمطالب بإلغاء الاتفاق النووي، والمنتقد برفض الرئيس الأميركي السابق توصيف الإرهاب بـ«الإرهاب الراديكالي الإسلامي».

ولبومبيو مواقف مؤيدة للتنصت العشوائي على المواطنين الأميركيين، ما دفع بعض الجمهوريين إلى توجيه انتقادات واضحة له.

وأخيراً، فإن تأجيجه للإسلاموفوبيا عبر تشدده مع الإسلام والمسلمين ليس أقل حدة، إذ عرفت عنه آراؤه المتشددة ضد الأقليات، وسبق أن اتهم المسلمين وبعض القيادات الإسلامية بتواطئها مع الإرهاب. وله تصريحات سابقة لمواقف ترامب نفسه ضد المهاجرين، حيث توعد بطرد ملايين منهم، وحذر سياسيون أميركيون من أن بومبيو سيعيد وكالة الاستخبارات الأميركية إلى «أيامها السوداء».

لكنه لا يتفق كثيراً مع ترامب على ما يبدو، في ما يتعلق بالموقف من روسيا، إذ إنه يحمل مواقف معادية لروسيا، ودعا في أكثر من موضع إلى اتخاذ «إجراءات أقسى بحقها».

تجدر الإشارة إلى أن وزير الخارجية الأميركي الجديد مايك بومبيو زار الكويت في نوفمبر 2017 ، عندما كان مديراً لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والتقى خلال زيارته الرسمية، مع سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء وبحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح .

نجاة رئيس

وقال المتحدث باسم عباس، نبيل أبو ردينة إن « الاعتداء على موكب حكومة الوفاق اعتداء على وحدة الشعب الفلسطيني».

وبحسب الوكالة الفلسطينية، أسفر الانفجار الذي طال آخر مركبتين في الموكب، عن إصابة 7 أشخاص.

وأضافت الوكالة أن منفذي الهجوم أطلقوا النار على الموكب بعد وقوع التفجير.

وكانت قوات الأمن المشتركة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس قد انتشرت في موقع الانفجار وأطلق أفرادها النار في الهواء.

وتشير التقارير الأولية إلى أن الانفجار نجم عن عبوة ناسفة زرعت على جانب الطريق .

وقد أوقف أمن غزة أوقف عدداً من المشتبه بهم في استهداف موكب رئيس الوزراء الفلسطيني .

بدوره، أكد المتحدث باسم وزارة الداخلية في غزة، إياد البزم، أن الموكب استمر في طريقه، لاستكمال الفعاليات المقررة أمس ، لافتاً إلى أن الأجهزة الأمنية تحقق في ماهية الانفجار.

وعلى الرغم من الحادثة، واصل موكب الحمد الله سيره إلى المكان المقرر، للمشاركة في احتفال لافتتاح محطة للمياه العادمة في الشمال.

وخلال حفل افتتاح محطة تنقية المياه، قال الحمد الله إنّ استهداف الموكب لن يثني الحكومة عن مواصلة عملها في قطاع غزة والسعي للمصالحة الوطنية، مشدداً على ضرورة إعادة اللحمة للشعب الفلسطيني.

وأضاف «أقول لحركة حماس إن المؤامرة كبيرة لفصل غزة عن الضفة والقدس، ولن نقبل بأي مشاريع لا تمر من خلال الحكومة الشرعية»، مطالباً في ذات الوقت حركة «حماس» بالتمكين الكامل والفاعل للحكومة لا سيما الجباية والأمن والقضاء.

كما دعا الحمد الله حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» تحديداً للمشاركة في اجتماعات المجلس الوطني المقرر عقدها الشهر المقبل، مضيفاً «إن غزة هي حامية الهوية والقضية ولم ينقطع عملنا فيها يوما خلال فترة الانقسام».

وبعيد وقوع الانفجار، دانت الرئاسة الفلسطينية بشدة «الهجوم الجبان» الذي استهدف موكب الحمد الله في قطاع غزة، محملة الحركة «حماس» المسؤولية الكاملة عما وصفته بـ«العدوان الغادر على موكب رئيس الوزراء ورئيس جهاز المخابرات العامة والمرافقين لهما».

وقالت الرئاسة في بيانها إن «هذا الهجوم الذي استهدف موكب رئيس الوزراء، انما يستهدف الجهود والخطوات التي يقوم بها الرئيس محمود عباس من أجل إنهاء الإنقسام وتحقيق المصالحة»، مؤكدة أن «من قام بهذا الهجوم، إنما يخدم مباشرة أهداف دولة الإحتلال الإسرائيلي، صاحبة المصلحة الرئيسية بتكريس الإنقسام واستمراره».

وأكدت الرئاسة على «عزم الرئيس محمود عباس عقد سلسلة إجتماعات خلال الأيام القليلة القادمة، لأخذ القرارات المناسبة حول هذا التطور الخطير الذي جرى صباح هذا اليوم، وإصراره على إنهاء الإنقسام وإستعادة الوحدة الوطنية»، مشيرة إلى أن الهجوم «إنما هو محاولة يائسة تصبّ في مصلحة هؤلاء الذين يسعون في هذه المرحلة الخطيرة الى تصفية القضية الفلسطينية، وحرمان الشعب الفلسطيني من نيل أهدافه بالحرية والإستقلال».

من جهته، حمّل رئيس جهاز الإستخبارات العامة اللواء ماجد فرج، حركة «حماس» المسؤولية الكاملة عن عملية التفجير التي استهدفت موكب رئيس الوزراء، على معبر بيت حانون «إيريز» شمال قطاع غزة، لحظة قدومه إلى غزة لافتتاح محطة معالجة مياه الصرف الصحي شرق بلدة جباليا شمال القطاع.

وقال فرج، في تصريح صحافي نشرته وكالة الأنباء الرسمية الفلسطينية «وفا»، إن «هذا التفجير عملية جبانة وعملية تستهدف أولاً ضرب وحدة الوطن، والإصرار على وحدة الوطن ثابت وسيبقى ثابت، رئيس الوزراء أكد مشروعه، والرئيس يصر أن نبقى في غزة وننقذ الأجندة، وبعد ذلك نغادر».

وحول تحميل المسؤولية لأي جهة، شدد على أنه «من المبكر اتهام أحد، ولكن من هو موجود يتحمل المسؤولية الكاملة عن ضمان سلامة الأراضي».

بدوره، قال وكيل وزارة الإعلام الفلسطينية، القيادي في حركة «فتح» فايز أبو عيطة، إنّ استهداف موكب رئيس الوزراء والوفد المرافق له، عمل جبان، وتحمّل حركة حماس المسؤولية عن هذا العمل، وعن سلامة رئيس الوزراء والوفد المرافق له.

في المقابل، دانت حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، ما أسمته «جريمة» استهداف موكب (رئيس الوزراء)، معتبرة أن «هذه الجريمة جزء لا يتجزأ من محاولات العبث بأمن قطاع غزة، وضرب أي جهود لتحقيق الوحدة والمصالحة».

وقال المتحدث باسم الحركة، فوزي برهوم، خلال تصريح صحافي، إن «الأيدي ذاتها التي اغتالت الشهيد مازن فقها، وحاولت اغتيال اللواء توفيق أبو نعيم، هي التي نفذت محاولة الاغتيال اليوم».

واستهجن برهوم «الاتهامات الجاهزة من الرئاسة الفلسطينية لها، والتي تحقق أهداف المجرمين»، مطالبا الجهات الأمنية ووزارة الداخلية بـ«فتح تحقيق فوري وعاجل لكشف كل ملابسات الجريمة ومحاسبة مرتكبيها وتقديمهم للعدالة».

بدورها، دانت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» استهداف موكب رئيس الوزراء، داعية الأجهزة الأمنية في القطاع إلى تحمّل مسؤولياتها في ملاحقة الجناة وتقديمهم بشكل عاجل للعدالة، واتخاذ كل الإجراءات التي تحول دون تكرار هكذا اعتداءات.

وشددت «الجبهة»، في بيان، على أن «استهداف موكب الحمد الله، على خطورته، يجب ألا يؤدي إلى انعكاسات سلبية على جهود تحقيق المصالحة، بل إن الاستهداف يؤكد الحاجة العاجلة إلى إنجازها وإنهاء الانقسام بكل تعبيراته، وفي مقدمة ذلك توحيد مؤسسات السلطة، بما فيها الأمنية، وفق الاتفاقيات الموقعة، لقطع الطريق على أعداء شعبنا، وكل المتضررين من المصالحة والمتربصين لإفشاله».

قطر توقع

وتصدّر الشركة الإيطالية للأسلحة الخفيفة 94% من إنتاجها إلى الخارج وتوظف محليا 3 آلاف شخص وحققت عام 2016 إيرادات بلغت 679.4 مليون يورو وصافي أرباح بمقدار 59.6 مليون يورو.

وكانت شركة «بي إم سي» التركية للصناعات العسكرية، قد وقعت هي الأخرى ، اتفاقية مع شركة «برزان» القابضة تشتري بموجبها الأخيرة 85 سيارة مدرعة، لصالح القوات المسلحة القطرية.

ووفق وكالة «الأناضول»، تشتري القوات المسلحة القطرية بمقتضى الاتفاقية، 85 سيارة مدرعة؛ منها 50 من طراز «كيربي»، و35 من طراز «أمازون»، ولم تكشف الشركتان عن قيمة الصفقة المبرمة.

و«برزان» القابضة هي أول شركة متخصصة في مجالات الدفاع والأمن لتعزيز القدرات العسكرية للقوات المسلحة الوطنية والاستثمار في صناعة الدفاع، إضافة إلى دعم جهود البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا العسكرية.

ودشنت قطر أمس الأول الإثنين رسميا افتتاح معرض ومؤتمر الدوحة الدولي للدفاع البحري «ديمدكس2018»، ويشارك فيه 180 عارضا من أكثر من 60 بلدا في مجال الصناعات البحرية والعسكرية، وشهدت النسخ الخمس الماضية التوقيع على صفقات بلغت قيمتها 31.95 مليار دولار.

لافروف : مزاعم

الاعتداء الذي وقع في مدينة سالزبري، بمقاطعة ويلتشير، يوم الأحد الماضي.

وقال وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، إنه يبدو أن هذا «الفعل الفاضح حقا قد ارتكب بشكل واضح من قبل روسيا»، مشيرا إلى أنه ستكون هناك «عواقب وخيمة».

ووصفت موسكو هذه المزاعم بأنها «لا أساس لها من الصحة».

وترأس وزيرة الداخلية البريطانية، أمبر راد، اجتماعا للجنة الطوارئ الحكومية «كوبرا» في وقت لاحق لمناقشة القضية.

وعُثر على ضابط المخابرات الروسي المتقاعد سيرغي سكريبل، 66 عاما، وابنته يوليا، 33 عاما، مغشيا عليهما على مقعد وسط مدينة سالزبري. وما زال الاثنان في حالة حرجة ولكنها مستقرة.

وما زال المحقق نيك بيلي، الذي مرض أثناء التعامل مع حالة سكريبل وابنته، مريضا في حالة خطرة، لكنه يتحدث إلى أسرته.

وأشارت ماي إلى أن غاز الأعصاب الذي استخدم في الاعتداء جزء من مجموعة تعرف باسم «نوفيشوك».

وأضافت أن روسيا أنتجت في السابق غاز الأعصاب المستخدم في الاعتداء على سكريبل، وأنها ما زالت قادرة على إنتاجه.

وأشارت إلى أن توجيه أصابع الاتهام إلى موسكو يأتي بناء على «سجل روسيا في القيام بعمليات اغتيال بتكليف من الدولة، وتقديرنا أن روسيا تنظر إلى بعض المنشقين كأهداف مشروعة للاغتيال».

واستدعي السفير الروسي في لندن، وسُئل عما إذا كان الاعتداء «عملا مباشرا» من قبل الدولة الروسية أم ناتج عن «فقدان السيطرة» على مخزون غاز الأعصاب.

وحذرت ماي من أنه إذا لم يكن هناك «رد موثوق» بحلول نهاية أمس الثلاثاء، فإن المملكة المتحدة ستخلص إلى أن هناك «استخداما غير قانوني للقوة» من قبل موسكو.

العراق يرفع

المكتب الإعلامي للعبادي أمس ، أن «مطارات الإقليم ستكون تحت قيادة وزارة الداخلية الاتحادية».

وأكد البيان «إعادة افتتاح مطاري أربيل والسليمانية للرحلات الدولية بعد استجابة السلطات المحلية لإعادة السلطة الاتحادية إلى المطارين المذكورين».

وقال العبادي، خلال لقائه مع ضباط وزارة الداخلية العاملين في مطارات إقليم كردستان العراق، إنه حريص على تسهيل سفر المواطنين من خلال المطارين الدوليين، واستحداث مديرية للحماية الخاصة على مطارات الإقليم تكون القيادة والسيطرة فيها لوزارة الداخلية الاتحادية.

أضاف أن دوائر الجوازات والجنسية وغيرها في المطارين سترتبط بالمنظومة الرئيسية في بغداد ووزارة الداخلية الاتحادية بحسب القانون.

وأوضح العبادي انه سيتم كذلك تشكيل لجنة عليا للإشراف على إدارة مطارات الإقليم ومنافذه، والتأكد من الالتزام بالمعايير الاتحادية، تضم ممثلين عن جميع السلطات المعنية في المركز والإقليم وترفع تقاريرها إلى القائد العام للقوات المسلحة أو من يخوله.

وكان الحظر على الرحلات الدولية جزءا من العقوبات التي فرضت على إقليم كردستان العراق بعد إجرائه استفتاء على الانفصال في سبتمبر ، متحديا رغبات الحكومة في بغداد.